

دورية The Lancet: انخفاض هائل في معدلات الخصوبة العالمية يتوقع أن يسفر عن تغيير الأنماط السكانية على صعيد العالم بحلول عام 2100

- بحلول عام 2050، لن يكون لدى أكثر من ثلاثة أرباع الدول (155 من 204) معدلات خصوبة عالية بالقدر الكافي للحفاظ على التعداد السكاني بمرور الوقت، وسترتفع هذه النسبة لتشتمل على 97% من الدول (198 من 204) بحلول عام 2100.
- من المتوقع أيضًا أن تحدث تحولات واضحة في أنماط نسب المواليد الأحياء، مع تضاعف نسبة المواليد الأحياء العالمية تقريبًا في المناطق منخفضة الدخل حيث ستصبح 35% بحلول عام 2100 بعد أن كانت تبلغ 18% في عام 2021؛ وستضم إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نصف الأطفال المولودين على الكوكب بحلول عام 2100.
- في البيئات منخفضة الدخل ذات معدلات الخصوبة الأعلى، سيساعد تعزيز سبل الوصول إلى وسائل منع الحمل بالإضافة إلى تعليم الإنث في تقليل معدلات المواليد، بينما في الاقتصادات مرتفعة الدخل التي تشهد انخفاضًا في معدل الخصوبة، سيكون من الضروري تطبيق السياسات التي تنطوي على دعم الوالدين والهجرة المفتوحة للحفاظ على التعداد السكاني والنمو الاقتصادي.
- حذر الباحثون أنه يجب على الحكومات الوطنية التخطيط للتعامل مع التهديدات الناشئة التي ستطرأ على الاقتصادات والأمن الغذائي والصحة والبيئة والأمن الجيوسياسي الناجمة عن هذه التغييرات الديموغرافية التي من المتوقع أن تعيد تشكيل الطريقة التي نحيا بها.

يتجه العالم نحو مستقبل يتسم بانخفاض معدلات الخصوبة. على الرغم من أنه بحلول عام 2100، سيكون لدى أكثر من 97% من الدول والأقاليم معدلات خصوبة أقل مما هو ضروري للحفاظ على التعداد السكاني بمرور الوقت، ستستمر معدلات الخصوبة المرتفعة نسبيًا في العديد من الدول منخفضة الدخل، بشكل أساسي في غرب وشرق إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في تعزيز الزيادات السكانية في هذه المناطق على مدار القرن. سيكون لهذا "العالم المنقسم ديموغرافيًا" عواقب وخيمة على الاقتصادات والمجتمعات، وفقًا لدراسة جديدة نشرتها دورية *The Lancet*.

يقدم البحث معدلات تقديرية مستمدة من دراسة العبء العالمي للأمراض والإصابات وعوامل الخطر (GBD) لعام 2021—وهي مبادرة بحثية عالمية يقودها معهد القياسات الصحية والتقييم (IHME) في كلية الطب بجامعة واشنطن—للاتجاهات العالمية والإقليمية والوطنية السابقة والحالية والمستقبلية في مجال الخصوبة والمواليد الأحياء. بشكل عام، يتعين أن يبلغ معدل الخصوبة الكلي (TFR) للدول 2.1 طفل لكل امرأة قادرة على الإنجاب؛ لضمان الحفاظ على مستوى الإحلال السكاني من جيل إلى جيل على المدى الطويل. ويمثل معدل TFR للسكان متوسط عدد الأطفال الذين تلدهم أنثى على مدى حياتها، على افتراض إنجابها بنفس معدلات الخصوبة السائدة طوال أعوام قدرتها على الإنجاب.

باستخدام أساليب جديدة للتنبؤ بمعدل الوفيات والخصوبة والمحركات الرئيسية للخصوبة (على سبيل المثال: المستوى التعليمي، والحاجة غير الملباة إلى وسائل منع الحمل الحديثة، ووفيات الأطفال، والعيش في المناطق الحضرية)، والمواليد الأحياء، يقدر الباحثون أنه بحلول عام 2050، سيقع عدد 155 من 204 (76%) دولة وإقليم تحت المستوى الإجمالي للخصوبة. ومن المتوقع أن يستمر عدد الدول والأقاليم التي تقع تحت المستوى الإجمالي في الارتفاع ليصل إلى 198 من 204 (97%) بحلول عام 2100. ويعني هذا أن التعداد السكاني في هذه المناطق سيقبل ما لم يتم تعويض انخفاض الخصوبة من خلال الهجرة الأخلاقية والفعالة. ويمكن أيضًا الحد من نطاق انخفاض الخصوبة جزئيًا من خلال تطبيق السياسات التي تقدم دعمًا أكبر للوالدين.

تسلط التوقعات الجديدة المتعلقة بالخصوبة الضوء على تحديات النمو الاقتصادي الهائلة في العديد من الدول متوسطة ومرتفعة الدخل مع تضاؤل حجم القوى العاملة وتحمل أنظمة الصحة والضمان الاجتماعي عبئًا متزايدًا بسبب الفئة السكانية من كبار السن.

وتتنبأ الدراسة الجديدة أيضًا بحدوث تغييرات هائلة في النمط العالمي للمواليد الأحياء لتتحول من الدول مرتفعة الدخل إلى الدول منخفضة الدخل. في عام 2021، ولد 29% من أطفال العالم في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ بحلول عام 2100، من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتصل إلى أكثر من نصف (54%) إجمالي عدد الأطفال، مما يؤكد على ضرورة تحسين سبل الوصول إلى وسائل منع الحمل الحديثة وتعليم الإناث في هذه الدول.

أفاد كبير الباحثين البروفيسور شتاين إميل فولسيت من معهد IHME: "إننا نواجه تغييرًا اجتماعيًا مهولًا خلال القرن الحادي والعشرين". "سيشهد العالم "طفرة في المواليد" في بعض الدول مع "كساد في المواليد" في دول أخرى في ذات الوقت. في حين أن معظم دول العالم تواجه التحديات الخطيرة للنمو الاقتصادي المتمثلة في تقلص حجم القوى العاملة وكيفية رعاية السكان كبار السن وتغطية نفقاتهم، ستكافح العديد من الدول ذات أكثر الموارد محدودة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتوفير الدعم للفئة السكانية الأصغر سنًا التي تعد الأسرع نموًا على الكوكب في بعض أكثر الأماكن غير المستقرة سياسيًا واقتصاديًا على وجه الأرض والمتأثرة بالإجهاد الحراري التي تخضع أنظمتها الصحية لعبء هائل".

وقالت الدكتورة ناتاليا في بهاتاشارجي، الباحثة الرئيسية المشاركة وعالمة الأبحاث الرئيسية بمعهد IHME: "ستكون التداعيات هائلة". "هذه الاتجاهات المستقبلية لمعدلات الخصوبة والمواليد الأحياء ستعيد تشكيل الاقتصاد العالمي وتوازن القوى على الصعيد العالمي تمامًا وستستلزم إجراء إعادة تنظيم للمجتمعات. إن الإدراك العالمي للتحديات المتعلقة بالهجرة وشبكات المساعدة العالمية سيكون أكثر أهمية عندما تظهر المنافسة الشرسة على اجتذاب المهاجرين للحفاظ على النمو الاقتصادي ومع استمرار حدوث طفرة المواليد في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بوتيرة سريعة".

انخفض معدل TFR العالمي إلى أكثر من النصف على مدار آخر 70 عامًا؛ فقد كان خمسة أطفال تقريبًا لكل أنثى في عام 1950 وأصبح 2.2 طفل في عام 2021—مع وجود أكثر من نصف إجمالي الدول والأقاليم (110 من 204) تحت المستوى الإحلالي للسكان البالغ 2.1 مولود لكل أنثى اعتبارًا من عام 2021. يعد هذا الاتجاه مثيرًا للقلق بشكل خاص في أماكن مثل كوريا الجنوبية وصربيا حيث يقل المعدل عن 1.1 طفل لكل أنثى. ولكن بالنسبة للعديد من الدول في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تظل معدلات الخصوبة مرتفعة—يبلغ معدل TFR في المنطقة ضعف المتوسط العالمي تقريبًا، بمعدل أربعة أطفال لكل أنثى في عام 2021. وفي تشاد، يبلغ معدل TFR سبعة مواليد، وهو الأعلى في العالم.

وعلى مدى العقود المقبلة، من المتوقع أن تستمر معدلات الخصوبة العالمية في الانخفاض، حيث سيصل معدل TFR تقريبًا إلى 1.8 في عام 2050، و1.6 في عام 2100—وهو أقل بكثير من المستوى الإحلالي. بحلول عام 2100، من المتوقع أن تتجاوز معدلات الخصوبة في ستة فقط من أصل 204 من الدول والأقاليم (ساموا والصومال وتونغا والنيجر وتشاد وطاجيكستان) 2.1 مولود لكل أنثى. ومن المتوقع حتى أن تنخفض المعدلات إلى أقل من طفل واحد لكل أنثى في 13 دولة، بما في ذلك بوتان وبنغلاديش ونيبال والمملكة العربية السعودية.

ومن المتوقع أن يصل معدل TFR في أوروبا الغربية إلى 1.44 في عام 2050، ثم سينخفض إلى 1.37 في عام 2100، مع توقع تسجيل إسرائيل وأيسلندا والدنمارك وفرنسا وألمانيا أعلى معدلات خصوبة بما يتراوح بين 2.09 و1.40 في نهاية القرن. ومن المتوقع أن تكون المعدلات أقل بكثير في بقية أنحاء أوروبا وأجزاء من آسيا.

سيحدث تحول في معظم دول العالم حيث سيقبل التعداد السكاني بصورة طبيعية (عندما يفوق عدد الوفيات عدد المواليد الأحياء)، ويظل من المتوقع أن تشهد 26 دولة فقط نموًا سكانيًا في عام 2100، حيث سيبقى عدد المواليد الأحياء يتجاوز عدد الوفيات، بما في ذلك أنغولا وزامبيا وأوغندا.

وقال البروفيسور فولسيت: "في العديد من النواحي، يُنظر إلى تراجع معدلات الخصوبة باعتباره نتيجة إيجابية؛ فهو لا يعكس فقط توفر سبل الوصول إلى وسائل منع الحمل الأفضل وإتاحتها بسهولة، بل أيضًا اختيار العديد من النساء لتأخير الحمل أو إنجاب عدد أقل من الأطفال، فضلًا عن زيادة فرص التعليم والتوظيف".

تحولات هائلة في أنماط المواليد - مع وقوع أكثر من نصف المواليد الأحياء في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحلول عام 2100

في العقود المقبلة، سيولد أغلب الأطفال في بعض المناطق ذات الموارد الأكثر محدودية في العالم؛ فمن المتوقع أن يقع أكثر من ثلاثة أرباع (77%) المواليد الأحياء في الدول منخفضة الدخل وذات الدخل الأقل من المتوسط بحلول نهاية القرن.

سيحدث الانخفاض في معدل الخصوبة في العديد من الدول في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بوتيرة أبطأ، ومن المتوقع أنه بحلول عام 2100 ستزداد نسبة المواليد الأحياء في المنطقة لتشكّل أكثر من نصف (54%) 40 مليونًا تقريبًا المواليد الأحياء في العالم بعد وصول النسبة إلى 41% تقريبًا في عام 2050 ونحو الربع (29%) في عام 2021.

سيكون معظم الانخفاض المتوقع في النسبة العالمية للمواليد الأحياء في المناطق الست العظمى الأخرى—حيث ستتناقص، على سبيل المثال، في جنوب آسيا—من 25% تقريبًا (32 مليونًا) في عام 2021 إلى 17% (19 مليونًا) في عام 2050 و7% (5 ملايين) في عام 2100—ولكن من المتوقع أن ترتفع ارتفاعًا ضئيلاً في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (من 9% في عام 2021 إلى 11% في عام 2100) والمناطق العظمى ذات الدخل المرتفع (8% إلى 10%).

وقال الدكتور أوستن إي شوماخر، الباحث الرئيسي المشارك والأستاذ المساعد بالإنابة في معهد IHME: "إن التعامل مع المخاطر المرتبطة بالنمو السكاني المتزايد يشكل تحديًا كبيرًا للدول في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي لديها أعلى معدلات للخصوبة وإلا ستخاطر بوقوع أزمة إنسانية محتملة". "فالتحول الهائل في أعداد الولادات يؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية لهذه المنطقة سعيًا إلى تقليل آثار تغير المناخ، وتحسين البنية التحتية للرعاية الصحية، ومواصلة السعي لخفض معدلات وفيات الأطفال، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على الفقر المدقع والحرص على أن تكون الحقوق الإنجابية للمرأة وتنظيم الأسرة وتعليم الفتيات على رأس أولويات كل حكومة".

حلول لعالم منقسم ديموغرافيًا

ثم أورد الدكتور شوماخر "تكشف هذه التغيرات العميقة في معدلات الخصوبة في المستقبل عن وجود فجوة ديموغرافية واضحة بين التأثيرات التي ستطول العديد من الدول ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع مقارنة بالعديد من المواقع منخفضة الدخل مما يتطلب من الحكومات الوطنية تطبيق سياسات آمنة ومفيدة للمساعدة في دعم الظروف التي يمكنها أن تزيد من معدلات المواليد في بعض المناطق وخفضها في مناطق أخرى". "عامل الوقت حيوي للغاية؛ فمن المرجح ألا يكون للجهود المبذولة حاليًا لإدارة النمو السكاني تأثير ملحوظ إلا بعد عام 2050".

تشير التحليلات إلى أن الجهود المتضافرة لتعزيز سرعة الوصول إلى وسائل منع الحمل الحديثة وتعليم الإناث—وهما المحركان الرئيسيان لمعدلات الخصوبة—يمكن أن تساعد في تسريع انخفاض معدلات الخصوبة وتراجع معدلات المواليد في الدول ذات معدلات الخصوبة الأعلى. على سبيل المثال، في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تقدر التوقعات أن تحقيق الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتمثلة في تعليم الإناث أو الاحتياجات العالمية غير الملبية لوسائل منع الحمل الحديثة بحلول عام 2030 من شأنه أن يؤدي إلى أن تبلغ معدلات الخصوبة 2.3 مولود لكل امرأة في عام 2050 مقارنة بنحو 2.7 مولود إذا لم يتم تحقيق هذه الأهداف.

في الدول التي لديها أعلى معدلات للخصوبة، قد تكون المكاسب أعظم. ففي النيجر، على سبيل المثال، من المتوقع أن يصل معدل الخصوبة الكلي إلى خمسة أطفال لكل أنثى في عام 2050. ولكن إذا تم تحقيق هدف التعليم العالمي بحلول عام 2030، فمن المتوقع أن ينخفض المعدل إلى 2.7 طفل لكل أنثى في عام 2050، في حين أن تلبية الاحتياجات العالمية لوسائل منع الحمل يمكن أن تخفض المعدل إلى 4.3 أطفال. ذكر الدكتور شوماخر "رغم أن تحقيق كلا الهدفين العالميين في جميع المواقع بحلول عام 2030 قد يكون بعيد المنال، فمن الواضح أن عملية التصدي للانفجار السكاني في الدول ذات معدلات الخصوبة الأعلى تعتمد إلى حد كبير على تسريع وتيرة التقدم فيما يتعلق بتعليم الفتيات والحقوق الإنجابية".

وبحثت الدراسة أيضًا في التأثير المحتمل للسياسات المشجعة على الإنجاب المصممة لتوفير الدعم المالي والرعاية للأطفال والأسر في زيادة معدلات الخصوبة في الدول التي تقل فيها معدلات الخصوبة عن المستوى الإحلالي. بناءً على المعلومات الحالية المستقاة من الدول التي طبقت مثل هذه السياسات بالفعل، تشير النتائج إلى أنه في حين أن السياسات المشجعة على الإنجاب لن تعزز معدلات الخصوبة لتصل إلى المستوى الإحلالي، فقد تحول دون الوصول في بعض الدول إلى مستويات خصوبة منخفضة للغاية (مع وجود 30 دولة وإقليمًا فقط يقل فيها معدل TFR عن 1.3 في عام 2100 إذا تم تنفيذ سياسات مشجعة على الإنجاب مقارنة بوصول عدد هذه الدول إلى 94 في ظل السيناريو الأكثر ترجيحًا). وسيكون من المهم بالنسبة للدول ذات معدلات الخصوبة المنخفضة أن تطبق مجموعة من السياسات التي تدعم أولئك الذين يرغبون في إنجاب الأطفال وتقدم فوائد إضافية للمجتمع مثل تحسين جودة الحياة وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، إلى جانب سياسات الهجرة المفتوحة.

أفادت الدكتورة بهاتاشارجي: "لا يوجد حل سحري لهذا الأمر". "إن السياسات الاجتماعية الرامية إلى تحسين معدلات المواليد، مثل تحسين الإجازات الوالدية، ورعاية الأطفال المجانية، والحوافز المالية، وحقوق العمل الإضافية، قد تزيد معدلات الخصوبة على نحو بسيط، ولكن أغلب الدول ستظل دون المستويات الإحلالية. وبمجرد أن يتقلص عدد سكان كل دولة تقريبًا، سيصبح الاعتماد على الهجرة المفتوحة أمرًا ضروريًا للحفاظ على النمو الاقتصادي. تتمتع دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمورد حيوي تفتقر إليه المجتمعات صاحبة النسبة العالية من السكان كبار السن—ألا وهو فئة صغار السن."

وتتابع الدكتورة حديثها قائلة: "يوجد نخوف حقيقي للغاية من أنه في مواجهة انخفاض التعداد السكاني وعدم وجود حلول واضحة، قد تبرر بعض الدول اتخاذها المزيد من التدابير الصارمة التي تحد من الحقوق الإنجابية. وتوجد أدلة راسخة تدعم أن الدول التي تتمتع بحقوق وثيقة للمرأة من المرجح أن تحقق نتائج صحية أفضل ونمو اقتصادي أسرع. ومن الضروري تعزيز حقوق المرأة وحمايتها ودعمها في إنجاب العدد الذي ترغب فيه من الأطفال وملاحقة مسيرتها المهنية."

أعرب الباحثون عن وجود بعض القيود المهمة، ويتمثل أحدها في أنه على الرغم من استعانة الدراسة بأفضل البيانات المتاحة، فإن التوقعات مقيدة بكمية وجودة البيانات السابقة التي كانت محدودة بشكل خاص خلال فترة الجائحة في عامي 2020-2021. وأشاروا أيضًا إلى أن الاتجاهات السابقة لا تنبئ بما سيحدث في المستقبل، وأن توقعات معدلات الخصوبة هذه تعتمد على التنبؤ الدقيق لكل من المحركات المحتملة لمعدلات الخصوبة في المستقبل.

وعلق كل من جيتو ميورو وجيمس كياري وباسكال ألوتي، من منظمة الصحة العالمية، الذين لم يشاركوا في الدراسة على هذا الأمر قائلين: "إن الخصوبة هي مسألة تهم العديد من أصحاب المصالح والتخصصات. ولا غنى عن التنبؤات العلمية والخطابات السياسية في ظل بحثنا جميعًا عن إجابات. ستسهل عملية التواصل الدقيق فهم المسألة فهماً أفضل وستدعم اتخاذ قرارات مستنيرة. إن انخفاض معدلات TFR سيشكل تحديًا للمجتمع العالمي ويمكن أن يؤدي إلى حلول مبتكرة تساعدنا في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل."